المهجّرون الأندلسيون "الموريسيكيون"

من خلال

وثائق محكمة الاسكندرية

الشرعية في العصر العثماني

في مصر

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

تمهيد :

المهجرون الأندلسيون «الموريسكيون» ، هم بقايا المسلمين ، الذين بدأت عمليات تهجيرهم من الأندلس ، بعد سقوط الدولة الاسلامية بالأندلس ١٤٩٢م ، واستمرت طوال القرن السادس عشر ، نتيجة لعمليات الاضطهاد ، التى كانت تتبعها محاكم التفتيش ازاء المسلمين من أبناء الأندلس ، حتى توجت هذه العمليات فى آخر الأمر بقرار الطرد النهائى فى عام ١٦٠٩م [١] ، الذى نص على تهجير هؤلاء الموريسكيين إلى الموانى المغربية ، مع السماح لهم بحمل مايستطيعون من أموالهم المنقولة ، وأن يحظر عليهم إخفاء أى شىء من أموالهم لايستطيعون حمله ، كما يحظر عليهم إتلاف بيت أو مزرعة أو أى شىء من الممتلكات ، ومن يتخلف عن تنفيذ القرار ، يعرض نفسه للموت المحقق [٢] .

وقد كان المهجرون من أبناء الأندلس المضطهدين ، يأتون الى سواحل بلاد المغرب العربى كما نص قرار الطرد ، ومنها إلى سواحل مصر وبلاد الشام ، وكانت الثغور المصرية ، وبخاصة الاسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، من المراكز الرئيسية لاستقرار هؤلاء المهجرين ، ومنها انساحوا إلى داخلية البلاد ، وبخاصة المدن الكبرى ، مثل : القاهرة ، والمنصورة ، والسويس . واندمجوا وتعايشوا مع أبناء المجتمع المصرى . [٣] .

والواقع أن صلة أهل الأندلس بمصر تعود إلى فترة طويلة سابقة على انهيار الدولة الاسلامية ١٤٩٢م ، وعمليات الاضطهاد التى تلتها ، ولذا فان أبناء الأندلس أمُّوها حينما حلت بهم محنة الاضطهاد ، وفضلوا الإقامة بصفة خاصة بثغر الاسكندرية ، على زعم أنها ثغر رباط ، أى جبهة قتال ، مدفوعين فى ذلك برغبة صادقة ، فى مواجهة أخطار العدو البحرى ، وحث الناس على الجهاد ، من أجل استرجاع فردوسهم المفقود . [٤]

وبعد أن استقر هؤلاء المهجرون فى مصر ، بدأوا يمارسون مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى كانوا يمارسونها فى مواطنهم الأصلية بأسبانيا ، وخلال القرنين السادس عشر ، والسابع عشر ، اندمجوا فى المجتمع المصري ، وبدأ تأثيرهم يظهر على وجه الحياة فى مصر اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا . ووثائق المحاكم الشرعية المصرية تحتوى على كم ضخم من المواد المتعلقة بالمهجرين لأندلسيين ، مصورة أوضاعهم ونشاطاتهم المختلفة التى كانوا يمارسونها .

ونظرا لضخامة أرشيف المحاكم الشرعية المصرية ، خلال الفترة العثمانية ، فقد ركزنا فى بحثنا هذا على وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية [٥] على أمل معالجة وثائق المواد المتعلقة بالمهجرين الأندلسيين (الموريسكيين) ، فى وثائق المحاكم الأخرى مستقبلا فى أبحاث أخرى ، داعين الباحثين المهتمين بالدراسات الموريسكية إلى الاهتمام بوثائق الأرشيف المصرى ، خدمة للقضايا التاريخية المتعلقة بأوضاع هؤلاء المهجرين الأندلسيين [٦] .

أنواع الوثائق المتعلقة بالمهجرين الأندلسيين :

تنحصر هذه الوثائق فى الأنواع التالية :

(أولا) : عقود الزواج ، وعقود الطلاق ، الخاصة بأندلسيين وأندلسيات .

(ثانيا) : مواد خاصة بالأعمال التجارية والمهنية ، ومختلف المعاملات الأخرى ، التى كان يمارسها الأندلسيون ، سواء فيما بينهم ، أو بينهم وبين أبناء الجاليات الاخرى المستقرة بالاسكندرية .

(ثالثا) : وثائق خاصة بشراء ، أو بيع ، أو امتلاك العقارات وتأجيرها ، وكان الأندلسيون طرفا فيها .

(رابعا) : وثائق بإنهاء بعض النزاعات بين الأندلسيين فيما بينهم ، أو بينهم وبين أبناء الجاليات الأخرى .

(خامسا) : وثائق خاصة بالتركات ومخلفات بعض هؤلاء المهجرين الذين استقروا بالاسكندرية .

وجميع هذه الأنواع المختلفة من الوثائق ، هى عبارة عن مواد شرعية ، كانت تتم على يد قضاة الشرع ، على مختلف مذاهبهم السنية ، وتسجل فى سجلات المحاكم الشرعية كما كان متبعا آنذاك . والدراسة التى نقدمها هنا ، متعلقة بوثائق محكمة الاسكندرية الشرعية كنموذج لما يحتويه الأرشيف المصرى من وثائق متعلقة بالمهجرين الأندلسيين مع ملاحظة أن هؤلاء المهجرين :

(١) لم ينسوا أو يتناسوا أبدا نسبتهم إلى الأندلس ، فهم حريصون دائما على ذكر هذه النسبة مقترنة بأسمائهم وجعلها صفة من صفاتهم (فلان بن فلان الأندلسى) .

(٢) اذا كان أحدهم قد استقر به المقام ، قبل وصوله إلى مصر ، فى إحدى البلدان المغربية فإنه يحرص دائما على أن يقرن اسمه بنسبه «المغربى الأندلسى» .

ويستطيع الباحث عن طريق دراسة المواد المتعلقة بالمهجرين الأندلسيين ، فى أرشيف محكمة الاسكندرية الشرعية ، أن يلمس ازدياد أعداد هؤلاء المهجرين منذ بدايات عمليات الاضطهاد الأسبانى للمسلمين فى أسبانيا ، كما أن هذه الوثائق تثير أمام الباحث فى نفس الوقت كثيرا من القضايا والتساؤلات المتعلقة بهم ، وكيفية وصولهم إلى ثغر الاسكندرية ، والمدن المصرية الأخرى ، فتشير بعض الوثائق أن كثيرا من هؤلاء المهجرين وقع فى الأسر قبل وصوله إلى السواحل المغربية ، وعملوا على افتداء أنفسهم ، فى جزيرة جربة بالذات ، نظير مبلغ من المال ١٠ ستدانوه من بعض المغاربة على أساس تسديده لهم فى مدينة الاسكندرية التى كانوا يتجهون إليها ، وهذا ما حدث بالفعل كما تنص الوثائق [٧] أما البعض الآخر فقد استقر بهم المقام أولا فى المدن المغربية ، ومنها انتقلوا إلى الاسكندرية ، والمدن المصرية الأخرى ، لممارسة نشاطاتهم المختلفة فيها ، حيث وجدوا فيها المجال الرحب لممارسة أعمالهم التى كانوا يمارسونها فى بلادهم قبل وصولهم إلى مصر .

والآن نعرض إلى كيفية الاستفادة من وثائق محكمة الاسكندرية ، فى دراسة أوضاع هؤلاء المهجرين الأندلسيين ، وتأثيرهم فى المجتمع المصرى ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

(اولا) : كيفية الاستفادة من وثائق الزواج ، وثائق الطلاق :

عن طريق هذه الوثائق ، ندرك أن هؤلاء المهجرين ، لم يكونوا يعيشون فى عزلة عن أبناء الجاليات العربية الأخرى التى كانت تعيش فى الاسكندرية ، وبخاصة الجالية المغربية ؛ وإنما كانوا يتزوجون من بنات هذه الجاليات ، ويزوجون بناتهم لأبناء هذه الجاليات فنجد مثلا نجد أن «عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن المغربى الطرابلسى ، المعروف بالديلاوى» يتزوج « بمخطوبته فاطمة المرأة ابنة محمد عمر المغربى الأندلسى» ، وقد كان لهذه الزوجة الأندلسية الأصل ، اشتراطات

قاسية على زوجها . موضحة فى عقد الزواج . وربما كان لوضعية هؤلاء المهجرين أثر فى تشددهم عند الزواج من ابناء أو بنات الجاليات الأخرى ضمانا لمستقبلهم . بعد طردهم من بلادهم . والشروط التى اشترطتها هذه الزوجة خير دليل على ذلك [٨] . كذلك نجد أن أندلسيا يتزوج بمصرية كانت تعمل مدولية فى احد الحمامات . فينص عقد الزواج «تزوج محمد بن على بن محمد المغربى الأندلسى . بمخطوبته عايشة المراة بنت عبد الله المدولية» وواضح أن هذا الأندلسى . أتى عن طريق بلاد المغرب . فهو يذكر فى نسبته «المغربى الأندلسى» . وقد كان لهذه الزوجة كذلك اشتراطات على زوجها هذا . مما يدل على وضعية هؤلاء المهاجرين الاجتماعية عند ارتباطهم بعمليات التزواج مع الجاليات الأخرى . أو مع أبناء أو بنات المجتمع المصرى [٩] . وتتكرر هذه الحالات وعلاقات التزواج فنجد أن «فاطمة ابنة حمزة بن عبد الله المتونية» تدعى أن زوجها الحاج على دقناش المغربى المتناوى » . قد وكل «الحاج أحمد بن محمد بن سعيد المغربى الأندلسى» فى التصرف فى شئونه بالثغر . وأن زوجها المتغيب بجزيرة جربة . قد أوقع عليها الطلاق . وأن رسالة وصلتها منه تفيد ذلك . وأنها تطالب هذا الوكيل الأندلسى بمؤخر صداقها . ومقداره خمسة دنانير ذهبا أكرونيا . [١٠] وهذا دليل على أن بعض المهجرين الأندلسيين قد حازوا ثقة أبناء الجاليات الأخرى . وبخاصة الجالية المغربية . فأوكلوا إليهم أمر التصرف فى شئونهم أثناء تغيبهم عن مصر .

وتستمر وثائق أرشيف محكمة الاسكندرية . ترصد لنا الكثير من عقود الزواج والطلاق المتعلقة بالأندلسيين والأندلسيات حتى نهاية القرن الثامن عشر : ففى تاريخ ٥ ذى الحجة ١١٨٤ هـ / ١٠ مارس ١٧٧٢م . نجد إحدى الوثائق تسجل «سألت الحرمة مبتنة المراة بنت إبراهيم الجربوعى الحاضرة بالمجلس الاشهاد . زوجها الحاج محمد بن المرحوم احمد الأندلسى السوسى . الحاضر معها بالمجلس المرقوم . أن يطلقها من عصمته طلقة واحدة أولى على البراءة الشرعية . من سائر حقوقها الشرعية . [١١] وتستمر وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية فى تسجيل الكثير من ذا النوع من الوثائق . التى يستطيع الباحث عن طريقها أن يقف على كثير من التفاصيل التى تتعلق بالصداق . مقدمة ومؤخره . وحقوق الزوجة قبل زوجها فى حالتى الطلاق والوفاة . كما يقف الباحث منها على كثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التى كان يتمسك بها أبناء الجالية الأندلسية . [١٢] والتى توضح إلى حد كبير أوضاع هؤلاء المهجرين من أبناء الأندلس . داخل المجتمع المصرى . ومدى تكيفهم مع هذا المجتمع والجاليات الأخرى التى كانت تعيش وتتعامل مع هذا المجتمع . سواء الجاليات العربية أو الأوروبية .

(ثانيا) : الوثائق المتعلقة بالأعمال التجارية والمهنية :

عن طريق هذا النوع من الوثائق . نقف على كثير من الحقائق التى تلقى الضوء على أوضاع

المهجرين الأندلسيين داخل المجتمع السكندرى . والمهن التى كانوا يشتغلون بها سواء أكانت أعمال تجارية أو مهنية . والتى توضح لنا الوضع الاقتصادى الذى أصبح عليه هؤلاء المهجرون . فقد عمل «الرايس على بن الحاج أبو النصر بن محمد المغربى الأندلسى» فى النقل البحرى مابين ثغر الاسكندرية وأفريكة «تونس» ذهابا وأيابا . (١٣) . وكانوا يملكون المراكب الخاصة بهذا النقل البحرى . هذا فضلا عن اشتغالهم بالعمل التجارى فى الأحرمة الصوفية وغيرها من المصنوعات المغربية . فتسجل إحدى الوثائق أن «حموه بن جعفر المغربى الأندلسى» كان يعمل بهذه التجارة (١٤) . كما أن بعضهم كان يمتلك الحوانيت للعمل فيها بالتجارة بالثغر السكندرى . فمثلا «يوسف ابن يوسف بن عبد الله المغربى الأندلسى» . استأجر حانوتا بسوق باب البحر للانتفاع به فى العمل التجارى لمدة عامين (١٥) . كما عمل بعضهم بالمتاجرة فى الطيب . والزنجبيل والعسل . وغير ذلك من المواد التى كانت تعرف بالعطارة . والخردة وغيرها (١٦) .

أما الحرف المهنية فتطالعنا النصوص بكثير من الحرف التى كان يشتغل بها المهجرون الأندلسيون . والذين يحملون الألقاب المهنية التى كانت تطلق على المشتغلين بهذه المهن . مثل «معلم» و«أسطى» و «صبى» . وهكذا . فالأسطى «ابراهيم الأندلسى» كان يمتهن حرفة النجارة . مع الحاج عبد القادر النجار (١٧) وهلم جرا .

وهكذا يعيننا هذا النوع من وثائق المحاكم الشرعية على فهم جانب من جوانب أوضاع المهجرين الأندلسيين الاقتصادية . وكيف أن أبناء الطوائف المهنية من المصريين أتاحوا لهم فرصة الاشتغال بهذه المهن فى ظل النظام الصارم الذى كانت تفرضه الطوائف على أبنائها والراغبين فى الالتحاق بإحداها . وبخاصة إذا كان الراغب فى الانضمام إلى طائفة من غير أبنائها (١٨) ومع ذلك فإننا نجد كثيرا من النصوص التى تؤكد حقيقة انضمام أبناء المهجرين الأندلسيين إلى هذه الطوائف المختلفة . مثل النجارة والدولبة فى الحمامات . ومهن النقل والحياكة والخبازة أى صناعة الخبز . والحياكة والحلاقة . وصناعة الملابس . وغير ذلك من المهن .

(ثالثا) : الوثائق الخاصة بشراء . أو بيع . أو امتلاك العقارات وتأجيرها :

هذا النوع من الوثائق يلقى الضوء على جانب آخر من جوانب أوضاع المهجرين الأندلسيين . وكيف أنهم بعد أن استقر بهم المقام فى المدن المصرية . عملوا على أن تكون لهم ملكيتهم الخاصة . سواء فى ملكية العقارات أو وسائل النقل وغيرها . وأنهم أصبح لهم دَوْرهم فى بناء الاقتصاد المصرى . فمثلا «على بن محمد بن على الأندلسى» . كان يمتلك مركبا . من النوع الذى يسمى «غليون» . وأنه عمل على تجديد هذا المركب وطلائه « جلفطته » . عند شخص رشيدى يدعى . «المعلم على بن محمد الفقيه الجلفاط» (١٩) . وهذا يدل على ملكية الأندلسيين لوسائل النقل

البحرى ، التى كانوا يشتغلون بها مابين ثغر الاسكندرية ، والثغور المغربية بالدرجة الأولى .

كما أن النصوص تثبت لنا أن «الحاج سعيد بن محمد بن على المغربى الأندلسى» كان يمتلك الدور والغيطان المنسوبة إليه بالثغر السكندرى ، وكان يقوم بتأجيرها والانتفاع بها ، كما كان يقوم بتأجير الغيطان عن طريق نظام المشاركة فكان يقوم بتأجير الدار المنسوبة اليه ، والكاينة داخل الثغر ، من غربيه ، بالقرب من زاوية المحرس التى كانت تنسب لهذا الأندلسى كذلك ، وأنه كان يقوم بمشاركة الحاج منصور بن على بن أحمد المغربى التونسى على زراعة الغيط ، الذى كان تابعا للدار ، على أساس تقسيم مايتحصل من الغيط أثلاثا ، الثلث للحاج منصور بن على بن احمد المغربى بالحقل لريه ، والثلث للحاج سعد بن محمد بن على الأندلسى ، نظير ملكيته للغيط [٢٠]

ومن خلال هذه الوثائق نقف على كثير من الحقائق المتعلقة بالأندلسيين ، وكيفية معاملتهم مع أبناء المجتمع السكندرى من المصريين وغيرهم ، وعمليات بيعهم وشرائهم للعقارات وغيرها وتأجيرهم للعقارات التى كانوا يمتلكونها ، وأن ملكية بعضهم كانت كبيرة إلى حد ما ، حتى أن بعض الزوايا والحارات داخل الثغر السكندرى ، أصبحت تنسب الى اشخاص من الأندلسيين مثل «زاوية المحرس» التى كانت تنسب للحاج «سعد بن محمد بن على الأندلسى» ، السابق الذكر [٢١] ، وان امتلاكهم لهذه العقارات أصبح يدر عليهم دخلا اقتصاديا كبيرا ، سواء عن طريق المتاجرة فى هذه العقارات بيعا أو شراء ، أو عن طريق تأجيرهم للآخرين مع الاحتفاظ بملكيتها ، وهكذا كان للمهجرين الأندلسيين وضعهم الاقتصادى داخل المجتمع المصرى .

(رابعا) : الوثائق الخاصة بتسوية النزاعات بين الأندلسيين فيما بينهم ، وبينهم وبين الآخرين :

يلقى هذا النوع من وثائق المحاكم الشرعية الضوء على علاقات الأندلسيين بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم بالفئات الأخرى ، التى كانت تعيش داخل المجتمع المصرى ، سواء أكانت هذه العلاقات اقتصادية أم اجتماعية ، فهى توضح مدى ارتباط الأندلسيين بغيرهم عن طريق المعاملات التجارية أو المهنية ، فكثيرا ما كانت النزاعات تثور بينهم وبين غيرهم ، حول الديون أو الأجور أو أسعار بعض السلع ، أو حول بعض الودائع [٢٢] ، وفى أثناء الاحتكام إلى قاضى الشرع ، كانت تذكر التفاصيل الكثيرة التى توضح أوضاع المهجرين الاقتصادية والمهنية ، والفئات التى كانوا يتعاملون معها من أبناء الجاليات العربية ، والأوروبية ، التى كانت تتواجد بالمجتمع السكندرى وتوضح أسلوب تعامل الأندلسيين مع هذه الفئات ، كما أن بعضهم عمل كوكلاء لأشخاص آخرين ، وبخاصة من المغاربة [١٣] ، مما يدل على أنهم كانوا يحوزون ثقة أبناء الجالية المغربية المقيمة بالاسكندرية ، كما يمكن للباحث فى هذا النوع من الوثائق تحديد أماكن تواجد هؤلاء الأندلسيين بالاسكندرية : فهى تسجل لنا أسماء بعض الزوايا والحارات الواقعه داخل الثغر السكندرى ، أو فى

ظاهره . والتى كانت تنسب إلى بعض الأفراد من الأندلسيين . كما تحدد هذه الوثائق موقع هذه الزوايا والحارات وإن كانت فى غالبها توجد فى الجانب الغربى من الثغر[١٤] .

أما عن توضيحها لعلاقات الأندلسيين الاجتماعية بالفئات الأخرى . فعمليات النزاع بين الأزواج حول الصداق ومؤخره . وما تراكم على الأزواج للزوجات من نفقة فمنها يمكن أن يقف الباحث على كيفية ارتباط الأندلسيات بأزواج من الفئات الأخرى . وبخاصة من أبناء الجالية المغربية . وكيف أن الاندلسيات كثيرا ماكانوا يضعون شروطا قاسية على أزواجهن . خوفا على مستقبلهن . كما أننا نجد أن الاندلسيين كثيرا ماكانوا يتزوجون من بنات الجاليات الأخرى . مغربيات ومصريات . الى جانب زواج بعضهم بالطبع من الأندلسيات . وهذا يتضح من النزاعات المتعلقة بمثل هذه الزيجات [٢٥] . مما يدل على مدى ارتباط هؤلاء الأندلسيين الاجتماعى بغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى التى كانت تعيش داخل المجتمع السكندرى . وطبعا ترتب على ذلك تأثرهم بعادات وتقاليد هذه الفئات وتأثيرهم فيها . وبذلك نقف عن طريق هذه الوثائق على جانب مهم من جوانب اوضاع المهجرين الأندلسيين فى مصر . وهو جانب علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية .

(خامسا) : وثائق التركات ومخلفات بعض هؤلاء المهجرين الأندلسيين :

هذه النوع من وثائق المحاكم الشرعية . مصدر هام من مصادر دراسة أوضاع المهجرين الأندلسيين . الاقتصادية والاجتماعية . فهى من الناحية الاقتصادية تحوى تفاصيل كاملة عن تركة المتوفى . من عقارات . وأموال نقدية . وأثاث المنزل . والملابس التى كان يمتلكها المتوفى سواء أكان رجلا أو امرأة . فان الوثائق إلى جانب ذلك تذكر الحلى والاحجار الكريمة التى كانت تمتلكها . وتنص الوثيقة على أصحاب الحق الشرعى فى إرث التركة . ونصيب كل منهم فى هذه التركة . ومنها يقف الباحث على حجم الثروات التى كان يمتلكها المهاجرون . والأنشطة الاقتصادية التى كانوا يستثمرون فيها هذه الثروات . والفئات التى كانوا يتعاملون معها . ونوعية التعامل سواء أكان تجاريا . أو مهنيا . فهى تنص على توظيف بعض ثروات هؤلاء المتوفين فى بعض الأنشطة الصناعية والمهنية [٢٦] .

اما فى الناحية الاجتماعية : فهذا النوع من الوثائق جد نافع . فمن خلاله يقف الباحث على العادات والتقاليد التى كان يتبعها هؤلاء المهجرون فى حياتهم الخاصة . وفى تعاملهم مع أبناء المجتمع المصرى . وأبناء الجاليات الأخرى التى كانت تتواجد بالمجتمع المصرى بعامة ومجتمع الاسكندرية بخاصة . كما أن بعضها ينص على كيفية وصول أبناء الجالية الأندلسية إلى الاسكندرية . وكيف أن بعضهم وقع فى الأسر «على يدى نصارى» وكيف أنهم عملوا على افتداء

أنفسهم باقتراض بعض النقود من أبناء «جزيرة جربة» التى كانت دائما تتم فيها عملية الافتداء . فلما توفى هؤلاء طالب الدائنون الورثة بمالهم فى ذمة المتوفين . وكذلك عن طريق هذه الوثائق . يظهر مدى اندماج هؤلاء الأندلسيين اجتماعيا مع أبناء المجتمع عن طريق التزواج مع الجاليات الأخرى [٢٧] . وبخاصة الجالية المغربية . وواضح تماما أنهم كانوا منفتحين على بقية طوائف المجتمع . ولم يحاولوا أن يفرضوا على أنفسهم عزلة اجتماعية .

أثر المهجرين الأندلسيين فى المجتمع المصرى : اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا :

من العرض السابق لوثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ـ كنموذج لما يحويه أرشيف المحاكم الشرعية المصرية من وثائق ، نعتبر مصدرا من المصادر الرئيسية لدراسة أوضاع المهجرين الأندلسيين . الذين أموا بلاد المشرق العربى ـ ومنها مصر ـ نستطيع أن نؤكد أن هؤلاء المهجرين كان لهم تأثيرهم فى المجتمع المصرى . اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ففى الناحية الاقتصادية . ثبت لنا أنهم عملوا فى المجالات الاقتصادية المختلفة . التجارية والزراعية . واشتغلوا بالمهن المختلفة . ووظفوا رءوس أموالهم فى مختلف المجالات الاقتصادية . ولعبوا دورهم فى الحياة الاقتصادية المصرية خلال العصر العثمانى الأول (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) . ولاشك أنه كان لهذا النشاط الاقتصادى أثره على المجتمع المصرى . مما قوى روابطهم بهذا المجتمع . وجعلهم يتعايشون مع أبنائه اقتصاديا . وبرزت آثارهم الاقتصادية فيه . [٢٨]

أما من الناحية الاجتماعية : فقد سبقت الاشارة الى اندماج هؤلاء الأندلسيين اجتماعيا مع أبناء المجتمع المصرى . وأبناء الجاليات الأخرى المتواجده فيه واختلاطهم بجميع هذه الفئات عن طريق التزواج من ناحية . والاندماج معها عن طريق التعامل اليومي . والاشتراك فى الأعمال المختلفة المهنية وغيرها . وتأثرهم بتقاليد وعادات هذه الفئات . ونشر بعض عاداتهم وتقاليدهم . التى أتوا بها من بلادهم بين أبناء المجتمع المصرى . إلى حد تأثر المجتمع السكندرى بالذات بكثير من العادات والتقاليد الأندلسية والمغربية التى لاتزال قائمة حتى يومنا هذا [٢٩] .

أما الأثر الثقافى : فهذا واقع ملموس لايزال قائم حتى اليوم . فالثقافة الصوفية التى انتشرت فى الاسكندرية . كانت على يد متصوفة أندلسيين . وكم علم هؤلاء المتصوفة من أجيال . من أبناء المجتمع السكندرى . وجميع مقامات الأولياء الصالحين القائمة فى الاسكندرية . لأولياء من أقطاب المتصوفة الأندلسيين . ومما يدل على تأثير هؤلاء المهجرين الأندلسيين : أن اللهجة الأندلسية المغربية لاتزال غالبة على أبناء المجتمع السكندرى [٣٠] . هكذا نرى أنه كان لأبناء الأندلس الذين أتوا مصر منذ مطلع القرن السادس عشر . على أثر

انهيار الدولة الاسلامية فيها عام ١٤٩٢م . تأثيرهم على مختلف نواحى الحياة فى المجتمع المصرى بعامة ، ومجتمع الاسكندرية بصفة خاصة .

● مصادر البحث ●

(اولا) : الوثائق غير المنشورة :

(١) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية . الخاصة بالقرنين السادس عشر ، والسابع عشر .

هذه السجلات محفوظة بأرشيف الشهر العقارى ، بمدينة الاسكندرية .

(٢) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية . الخاصة بالقرن الثامن عشر والتاسع عشر .

هذه السجلات محفوظة بأرشيف دار المحفوظات العمومية : بالقلعة بالقاهرة . بالمخزن رقم (٤٦) .

(٣) سجلات محكمة المنصورة الشرعية : المحفوظة بدار المحفوظات العمومية . ودار الوثائق القومية بالقاهرة

(ثانيا) : المصادر العربية والمترجمة :

(١) حتاملة ، محمد عبده : التهجير القسرى لمسلمي الأندلس فى عهد فيليب الثانى ١٥٢٧ ـ ١٥٩٨ ، عمان ـ الاردن ١٩٨٢م

موريسكيوبلنسية تحت وطأة الدينية والسياسية فى عهد الملك فيليب الثالث ١٥٩٨ ـ ١٦٢١م .

بحث قدم للمؤتمر العالمى الثانى للدراسات الموريسكية ، تونس ١٩ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٨٣م .

(٢) سعيدونى ، ناصر الدين : أوقاف الاندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الأرشيف الجزائرى .

بحث قدم للمؤتمر العالمى الثانى للدراسات الموريسكية ، تونس ١٩ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣م .

(٣) عبد الحميد ، سعد زغلول : الأثر المغربى والأندلسى فى المجتمع السكندرى فى العصور الاسلامية الوسطى «ضمن مجموعة محاضرات ألقيت فى ندوة علمية بكلية الأداب ـ جامعة الاسكندرية فى ابريل ١٩٧٣م . بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . طبعت فى مجلد ، مطبعة جامعة الاسكندرية١٩٧٥م .

(٤) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : مجموعات من وثائق المحاكم الشرعية ، منشورة ، بالمجلة التاريخية المغربية الأعداد (٦ ـ ٢٨) .

ـ تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط (٣) ، دار الكتاب الجامعى ـ القاهرة .

(٥) كارديك . لوى : الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون . المجابهة الجدلية (١٤٩٢ ـ ١٦٤٠) . مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا . تعريب التميمي . عبد الجليل . منشورات . المجلة التاريخية المغربية . وديوان المطبوعات ـ الجزائر . تونس ١٩٨٣م .
(٦) مصطفى . احمد عبد الرحيم : فى أصول التاريخ العثمانى . دار الشروق . بيروت ١٩٨٣م .

❊ ❊ ❊

● الهوامش ●

(١) لمزيد من التفصيل عن اوضاع الموريسكيين وعمليات اضطهادهم فى أسبانيا خلال القرن السادس عشر
انظر ـ كارديك . (لوى) : الموريسيكيون الأندلسيون والمسيحيون . المجابهة الجدلية (١٤٢ ـ ١٦٤٠) مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا . تعريب وتقديم التيمي . عبد الجليل . منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر . تونس ١٩٨٣م .
المجلة التاريخية المغربية أعداد (٢٣ ـ ٢٤) (٢٥ ـ ٢٦) . (٢٧ ـ ٢٨) .
حتاملة : محمد عبده : التهجير القسرى لمسلمى الأندلس فى عهد الملك فيليب الثانى ١٥٢٧ ـ ١٥٩٨ . عمان ـ الاردن ١٩٨٢م

(٢) حتاملة : محمد عبده : موريسكيو بلنسية . تحت وطأة السلطة الدينية والسياسية فى عهد الملك فيليب الثالث ١٥٩٨ ـ ١٦٢١ . بحث غير منشور . قدم للمؤتمر العالمى الثانى للدراسات الموريسكية . ص ١٣ ـ ١٤ . تونس ١٩ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣م .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية عن المغاربة فى مصر . السجل التاسع .
ـ المجلة التاريخية المغربية . العدد (٢٧ ـ ٢٨) . ص ٣٢٣ .
ـ تاريخ العرب الحديث والمعاصر . ص٣٠ ـ ٣٧ .
ـ مصطفى . احمد عبد الرحيم . فى اصول التاريخ العثمانى . ص٩٢ ـ ٩٤
ـ سعد ونى : ناصر الدين : اوقاف الأندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الارشيف الجزائرى . بحث غير منشور . قدم للمؤتمر العالمى الثانى للدراسات الموريسكية ـ تونس ١٩ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣م .

(٤) عبد الحميد . سعد زغلول : «الأثر المغربى والأندلسى فى المجتمع السكندرى فى العصور الاسلامية الوسطى» . ضمن مجموعة محاضرات القيت فى ندوة علمية . بكلية الاداب . جامعة الاسكندرية فى ابريل ١٩٧٣م بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٥ . ص ٢٤٥ .

(٥) تحفظ سجلات محكمة الاسكندرية فى اماكن الحفظ التالية :
(١) السجلات الخاصة بالقرنين السادس عشر . والسابع عشر . فى أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية .
(٢) السجلات الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . بأرشيف دار المحفوظات العمومية بالقلعة بالقاهرة .
(٣) فى الفترة المتأخرة بأرشيف الشهر العقارى بالقاهرة .

(٦) تحفظ هذه الوثائق فى اماكن الحفظ التالية :

(١) دار المحفوظات العمومية بالقلعة بالقاهرة .

(٢) دار الوثائق القومية التاريخية بالقاهرة .

(٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة .

(٧) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء الشرعية ..السجل الاول (٩٥٧ ـ ٩٥٨هـ) (١٥٥٠ ـ ١٥٥١) المجلة التاريخية المغربية العدد (٢٥ ـ ٢٦) . ص ١٦٥ ـ ١٨٤ .

(٨) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ١٦٢ ، مادة (٧٥٢) بتاريخ ١٨ ذى الحجة ٩٥٧هـ /٢٨ ديسمبر ١٥٥٠م وقد اشترطت هذه الزوجة على زوجها انه «متى تزوج عليها بزوجة غيرها بالثغر السكندري ، وأبرانه من ربع دينار من باقى صداقها عليه ، كانت حينذاك طالقا طلقة واحدة تملكها نفسها ، ومتى حضرت زوجته سليمة المرأة ابنة عبد العزيز الكوسانى التى هى فى عصمته ببلاد المغرب ، بالثغر السكندرى ، واقامت به مدة ايام ، ولم يطلقها ، كانت زوجته فاطمة المذكورة طالقة ثلاثا ، حسبما اشهد على نفسه بذلك لذلك .

(٩) ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٢) ، ص ٢٥٦ ، مادة (١٥٧٢) بتاريخ ٢٣ جمادى الاول ٩٦٢هـ / ١٣ ابريل ١٥٥٥م .

(١٠) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ٢٣٩ ، مادة (١٠٤٧) بتاريخ ١٥ صفر ٩٥٨هـ /٢٢ فبراير ١٥٥١م .

(١١) دار المحفوظات العمومية بالقاهرة : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٩) ص ١١٨ ، مادة (٣٧٦) ، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٨٨٤هـ/١٠ مارس ١٧٧٢م .

(١٢) ارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) مواد (٧٥٢ـ ١٠٤٧) ، سجل رقم (٢) ، مادة (١٥٧٢) سجل رقم (٤) ، مواد (٧٦٨ ، ٨٧٠؛ هذا على سبيل المثال لا الحصر .

(١٣) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ٣٦٠ ، مادة (١٥٢٢) ، بتاريخ ٢٨ ربيع الثانى ٩٥٨هـ/٥ مايو ١٥٥١م .

(١٤) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٢) ، ص ٥٣٦ مادة (١٨٣٧) ، بتاريخ ١٣ شعبان ٩٦٢هـ /٣ يولية ١٥٥٥م .

(١٥) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ٣٧٨ ، مادة (١٥٩٦) ، بتاريخ ٩ جمادى الأول ٩٥٨هـ/١٥ مايو ١٥٥١م .

(١٦) ارشيف الشهر العقارى بكلاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ١٦٤ ، مادة (٧٥٨) ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ٩٥٧هـ/٢٩ ديسمبر ١٥٥٠م .

(١٧) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٥) ، ص ١٥٧ ، مادة ٤١٣ .

(١٨) بخصوص هذا النظام ، انظر على سبيل المثال :

دار المحفوظات العمومية : سجلات محكمة المنصوره ، سجل (٢) ، ص ٩١ ـ ٩٢ ، ص ١٣٧ .

سجل (٣) ص ٢٠ وهلم جرا .

(١٩) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية / سجل رقم (١) ، ص ٥٥ ، مادة (٢٤٦) ، بتاريخ ٢٨ رمضان ٩٥٧هـ/١٠ اكتوبر ١٥٥٠م .

(٢٠) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم١) ص ٤٠٧ ، مادة (١٧١٠) بتاريخ ٢٨ جمادى الاول ٩٥٨هـ/٣ يونيه ١٥٥١م

(٢١) نفس الوثيقة .

(٢٢)أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : سجلات محكمه الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (١) ، ص ١٦٤ ، مادة (٧٥٨) ، بتاريخ ١٩ ذى الحجه ٩٥٧هـ/٢٩ ديسمبر ١٥٥٠م

سجل رقم (٢) ، ص ٥٣٦ ، مادة (١٨٣٧) ، بتاريخ ١٣ شعبان ٩٦٢هـ/٣ يوليه ١٥٥٥م

(٢٣) نفس الوثائق السابقه ، سجل (١) ، ص ٢٣٩ ، ماده (١٠٤٧) بتاريخ ١٥ صفر ٩٥٨هـ/ ٢٢ فبراير ١٥٥١م

(٢٤) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمه الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٨) ، ص ٣١٧ ، ماده (٨٥٤) بتاريخ ٦ رجب ٩٧٣هـ/ ٧فبراير ١٥٦٥م

(٢٥) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمه الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٢) ، ص ٤٥٦ ، مادة (١٥٧٢) ، سبق ذكرها ، سجل (١) ، ماده (١٠٤٧) ، ذكرها ، سجل (٤) ، ص ٢٥٣ ، ماده (٨٧٠) بتاريخ ٨ ربيع الأول ٩٧٣هـ / ١٤ اكتوبر ١٥٦٤م .

(٢٦) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل رقم (٤) ص ٢٥٣ ، ماده (٨٧٠) سبق ذكرها ، سجل رقم (٨) ، ص ٣١٧ ، مادة (٨٥٤) سبق ذكرها .

(٢٧) الوثائق التى سبق ذكرها ، سجل (٢) ، مادة (١٥٧٢) ، سجل (١) ، ص ١٦٢ ، مادة (٧٥٢) ، ص ٢٣٩ ، مادة (١٠٤٧) ، سجل (٤) ، ص ٢٣٥ مادة (٧٦٨) بتاريخ ٢٦ صفر ٩٧٣هـ/٣ اكتوبر ١٥٦٤م ، ص ٢٥٣ ، مادة (٨٧٠) . سجل (٨) ، ص ٣١٧ ، مادة (٨٥٤) .

(٢٨) انظر الوثائق التى سبقت الاشارة اليها على سبيل المثال ، والسجلات تحوى الكثير من الوثائق التى تثبت هذه الحقيقة .

(٢٩) انظر الوثائق التى سبقت الاشارة اليها .

- عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد (١٠ - ١١) يناير ١٩٧٨م ص ٦٧ .

(٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن ، نفس المصدر ، ص٦٤ ، ٦٧ .